

صرف بيمينه ندبان انهر والابلابمين وان ادعائى الحزو
 كله او بعضه فلو دفع لكن البين هنا سنة بخلافها في الوديع فانها
 واجبة **فصل** في زكاة العروض والمعدن والبخار وما
 يجب اخراجه **وتقدم في عرض التجارة** **فصل** في زكاة
استخرجت به هذا اذا ملك مال التجارة بقدر ولو في ذمته لا يسع او
 او غير نقد البلد الغالب او دون نصاب فانه بقوم به لانه اهل
 ما يبده واقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم يجب
 الزكاة وان بلغ بغيره اما اذا ملكه بغير نقد كعروض وكفاح وخلق
 فغالب نقد البلد بقوم به فلو حال الحول لم يحل لنقد فيه بل بلد
 يتعامل فيه بخلق او نحوها اعتبر اقرب البلاد اليه فان ملكه
 بقدر وغيره قوم ما قبل النقد به والباقي بغالب نقد البلد
 فان غلب نقدان علي التساوي وبلغ مال التجارة نصابا باحد
 دون الاخر بقوم به لتحقق علم النصاب بلحق بقدرين
 وبهذا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون احد من النقيضين
 لا يقوم به دون نقد بقوم به وان بلغ نصابا بل منها خير الشاوي
 المالك كما في ساقى الجبران ودرابه وهذا هو المعتمد كما في
 في اصل الروضة وان صح في المتهاج كما صله انه يتعين الانفع
 المستحقين ويضمر بحاصل في الثنا الحول الاصل في الحول انما
 بعض ما يقوم به فلو استوي عرضا بما يتق درهما فصارت
 قيمته في الحول ولو قيل اخذه بليلة ثلاثا زكاة اخذها ما
 اذا نضد اهلها او دنا بغير ما يقوم به وامسكه الى الحول
 فلا يضم الى الاصل بل ينزل الاصل بحوله ويقدر العسرة
ويخرج من قيمته ذلك لان العروض **بيع العسرة** اما
 انه بيع العسرة كما في الذهب والفضة لانه بقوم به او اما انه
 من القيمة فلا ينما مشقة فلا يجوز اخراجه من عين العرف

ان يرضى هو
 وفي العروض
 وفضة او
 بغير

وما اي واي نصاب **استخرج** من معادن الذهب والفضة
 اي استخرج ذلك من هومن اهل الزكاة من ارض مباحة او
 مملوكة له **ويخرج منه** اي النصاب **بيع العسرة** وهو الاذلة
 السابقة ذكره في الرقة ربع العشر وما زاد في محاسبه اذا وقفت
 غير الماشية كما مر ولا يشترط الحول بل يجب الاخراج **في الحال**
 لان الحول انما يعتبر لاجل كمال النما والمستخرج من المعدن
 كما في نفسه فان شبه النما والزرع ويضمر بعض المخرج اليه
 ان اخذ المعدن وتباع العمل كما يضم المتلاحق من القمار ولا
 يشترط طبعا الا اول علي ملكه ولا يشترط في الضمان اتصال البئلا لانه
 لا يحصل غالب الا المتفرقا واذا قطع العمل بغير كصلاح الة ومرف
 ضره وان طال الزمن عرفا فان قطع بلا عذر لم يضم طال الزمن
 املا الاعراضه وموتى عدهم الضمانه لا يضم الا اول الى الثاني
 في الحال النصاب ويضم الثاني الى الاول ان كان باقيا كما يضم
 الي ما ملكه بغير المعدن كارت وهبة في الحال النصاب كاذ الاستخرج
 من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة وخمسين بالعمل
 الثاني فلا زكاة في الخمسين ووجب في المائة والخمسين كما يجب فيها
 لو كان ما للخمسين من غير المعدن **فتبين** خرج بقولنا
 وهو من اهل الزكاة المكاتب فانه يملك ما يآخذه من المعدن
 ولا زكاة عليه فيه واما ما يآخذه الرقيق فليس به فيلزمه زكاته
 ويمنع الذي من اخذ المعدن والركاز بدار الاسلام كما يمنع من
 الاحياء الذين الدار المسلمين وهو حديث فيها والمانع له الحالك
 فقط فان اخذه قبل منعه ملكه كمال احتطب ويقارق ما حياه
 في الارضه ووقت وجوب المعدن خصه الشيل في بده وقت
 الاخراج عقب التخليص والتنقية من التراب ونحوه كما ان وقت
 الوجوب في الزرع اشتداد الحب وقت الاخراج التنقية **وما**

اي النصاب
 اي النصاب
 اي النصاب

اي النصاب

اي النصاب